بجميع ذلك من حصر الاسماء اعتبرت النفي من جانب المسند اليه او المسند   من قصر الموصوف
كعدم الغول وكونه يسكر وينزف وكسائر ما هو عليه الصفة كخمر الجنة ولكم ولي وعلى ربي اي ما
لكينونته من خمر الجنة والكينونة لكم الى   من قصر الموصوف على الصفة ودون العكس لان الحمل
على العكس يستدعي جعل التقديم لقصر المسند على المسند اليه والقانون انه لقصر
المسند اليه على المسند كما دل عليه سياق كلامه وصرح به الفاضل المحشي ايضا لجواب
مولانا يوسف المعيني بما علمت ان التقديم قد يفيد قصر المسند على المسند اليه مما لا يعتد
به الا [illegible] من الثقات فتدبر وبهذا يندفع ما يقال العكس صحيح ايضا والمعنى
ان الكينونة من خمور الجنة مقصورة على عدم الغول لا تتجاوزه الى الغول فالقصر
اضافي كما هو اختيار المصنف انه من قصر الموصوف على الصفة وليس حقيقيا حتى يلزم
انه ليس لخمورها صفة الا عدم الغول وهو باطل لان لها صفات اخر كالصحة والسلامة
وقس على ذلك حال بقية الامثلة وقول الشريف ان كلام المعيني مما لا يعتد به مبني على ما
علما انتشا وربما انه اراد انه قد يفيد القصر وضعا فان اراد انه قد يفيد بمعونة المقام
فلا شك ان كلامه معتد به بدليل قول علي كرم الله وجهه لنا علم وللاعداء مال فنا ما ليس
اي فان معنى كلام علي ان الاتصاف بلنا مقصور على العلم وان الاتصاف بللاعداء مقصور
على المال اي ليس لنا الا العلم وليس للاعداء الا المال فهو من قصر الصفة على الموصوف
لا العكس اذ ليس المراد ان العلم مقصور على الاتصاف بلنا وان المال مقصور على
الاتصاف بللاعداء اذ السياق يأباه   لئلا يفيد الاخير ان التقديم لا يلزم ان يكون
للتخصيص بل قد يكون لغيره كالاهتمام الا ان يقال المراد لئلا يتوهم افادة ثبوت الاسم
وكتب ايضا ما نصه وجود المانع المعنوي من تقديم الخبر لا ينافي وجود المانع اللفظي وهو
عدم التكرير اي لانه اذا فصل بين لا واسمها بالخبر وجب التكرير وكذا يجب الرفع ايضا
في سائر كتب الله تعالى اي مع انتفائه عنها لان المراد بالريب هنا مظنته لا بالفعل
لوقوعه من القران والكون مظنته منتف عن سائر كتب الله تعالى لما فيها من
الاعجاز بنحو الاخبار عن المغيبات سم   بنا الى علة للنفي   وانما قال في سائر
كتب الله اي دون ان يقول في سائر الكتب وقوله لانه المعتبر هنا مقابلة القران اي دون
سائر الكلمات لان التخصيص انما هو باعتبار النظير الذي يتوهم فيه المشاركة
وهو هنا باقي الكتب السماوية فقط فالحصر اضافي لا كما هو الغالب   او التنبيه الخ
اعلم ان حاجة النكرة الى النعت اشد من حاجتها الى الخبر فهي تطلب النعت طلبا حثيثا
وبذلك يندفع انه مع التقديم يتوهم الحالية وانهم لم يعدوا من ذلك نحو زيد القائم مع عدم
العلم من اول الامر بانه خبر لا نعت مع ان مثل هذا اذا قدم فالمتقدم هو المسند اليه
لان الحكم بانه اليه المقدم من المستويين تعريفا واجب كذا افاده يس وكتب ايضا قوله
او التنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت فالتقديم في الخبر النكرة بمنزلة
ضمير

ضمير الفصل في الخبر المعرفة هذا في مقام يمكن فيه ان يعرف الخبرية من النعت بالتأمل وتتبع القرينة وفي
مقام لا يمكن ان يعرف فيه الا بالتقديم فالتقديم ليعلم انه خبر لا ليعلم من اول الامر اطول   لا نعت
فالتقديم هنا مطلوب للتنبيه المذكور اعم من ان يجب للتسويغ او لا فان قلت لا مانع من
النعتية في مثال المهم والاخبار بجملة لا منتهى لكبارها قلت المثال يكفيه الاحتمال وايضا
فالاخبار بالجملة اظهر وافيد سم وقوله لا مانع من النعتية اي لو اخر لانه هذه الحالة اعني
حالة التقديم كما هو ظاهر فلا يرد عليه ان التابع لا يتقدم على المتبوع كما تقرر في محله تأمل
وعبارة عبد الحكيم ولو قيل له همم لتوهم انه صفة له لقربها وقوتها بالاستدعاء النكرة في مقام
الابتداء التخصيص وصلاحية الظرف لذلك وكون لا منتهى لكبارها خبرا له او صفة بعد صفة
والخبر محذوف فما كان هذا خلاف المقصود وهو اثبات الهمم الموصوفة له صلى الله عليه
وسلم لا اثبات الصفة المذكورة لهممه ولا اثبات صفة اخرى للهمم الموصوفة فانه
ح يكون الكلام مسوقا لمدح هممه عليه الصلاة والسلام لا لمدحه صلى الله عليه وسلم
بدو لا يصح ان يكون التقديم ههنا للحصر اذ ليس المقصود حصر الهمم الموصوفة عليه
وان كان مستعملا باثباتها له كما يقتضيه الذوق السليم   بالتأمل في المعنى ويعلم
بغير ذلك ايضا لكونه لا يصلح للنعت لكونه نكرة والجزء الاخر معرفة فالشم لم يرد الحصر يس
كقوله اي حسان يمدح النبي صلى الله عليه وسلم كانه الاطول   وهمة الهمة الارادة
كانه المختار وتمدح ان تعلقت بمعالي الامور   اجل اي باعتبار متعلقها من الدهر الذي
كانت العرب تعزو بلهمة المثل لانه لوقوع العظايم فيه كانت لهمها تتعلق بتلك العظايم
فالصغرى اجل من الدهر نفسه فضلا عن هممه ع ق او في الكلام حذف مضاف
اي اجل باعتبار متعلقها من هم الدهر اي باعتبار متعلقها او حذف مضافين اي من
هم اهل الدهر اي باعتبار متعلقها ايضا وانما قلنا باعتبار متعلقها لان الهمة هي الارادة
ولا تفاضل فيها باعتبار نفسها وهذا البيت من كلام حسان يمدح به النبي صلى
الله عليه وسلم وبعده له راحة لو ان معشار جودها على البر كان البر اندى من البحر
نحو سعدت الخ حيث اختير على تركيب اخر وهو الايام سعدت بغرة وجهك
وتمامه وتزينت بمقايك الاعوام وكتب ايضا قوله سعدت الخ ان قيل هذه الجملة
فعلية فتقديم المسند واجب فكيف يقال قدم المسند للتفاؤل مع انه لا يمكن تاخيره
اصلا والجواب انه يمكن تاخيره في تركيب اخر بان يقال الايام سعدت الخ   هذا هو
المسند الخ ولا يجوز كونه مبتدأ وان تخصص بالوصف لانه يلزم الاخبار بالمعرفة عن
النكرة وهو لا يجوز في غير الاستثناء نحو من زيد نعم يجوز كونه خبر مبتدأ محذوف وكتب
الضحى الخ يدل لكلمة تكلف يس   من اشرق ضبطه بضم التاء من اشرق احترازا عن
كونه من شرق بمعنى طلع فيكون مستوحا سم   شمس الضحى انما اضاف الشمس الى
الضحى لانه ساعة قوتها مع عدم شدة ايذائها   وابو اسحاق كنية المعتصم والخ

Copyright © King Saud University